الأنباء
الاثنين 10 فبراير 2014

وافقت على اقتراح إنشاء جهاز المراقبين

«التشريعية» تقر قانون إنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وتحيله للجنة المرافق العامة

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها امس على اقتراح بقانون بإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإجماع حضورها واحالته الى لجنة المرافق العامة.

وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت على مقترح بإنشاء جهاز المراقبين بإجماع حضورها بعد مناقشته والتصويت عليه واحالته الى اللجنة المختصة.

واضاف ان اللجنة ناقشت مقترحا بقانون بشأن حقوق الطفل وانتهت اللجنة الى الموافقة عليه مع التوصية بأخذ الملاحظات واحالته الى لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد باعتبارها اللجنة المختصة.

وافاد د.الكندري بأن اللجنة وافقت بالاجماع ايضا على مقترح بقانون بشأن حقوق المريض، وقدم على هذا الاقتراح

د.عبدالحميد دشتي ومبارك الحريص ود.عبدالكريم الكندري ويعقوب الصانع أثناء اجتماع اللجنة

الموافقة على قانون حقوق الطفل واقتراح بقانون عن حقوق المريض

مع مجموعة بسيطة من الملاحظات واحالته الى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل كونها اللجنة المختصة.

واوضح ان اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون بشأن المسؤولية الطبية وارتأت تأجيل مناقشة هذا الاقتراح «من اجل اعادة صياغته في بعض البنود ومراجعته بشكل قانوني في المصطلحات الطبية لضمان الموافقة على اقتراح جيد واحالته الى اللجنة المختصة».

وذكر ان اللجنة ناقشت جملة من الاقتراحات بشأن انشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات، مبينا ان اللجنة رفضت هذه الاقتراحات بالاجماع لتحقق الاهداف الموجودة فيها في مرسوم قانون رقم 250 لسنة 2005 بشأن انشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات «وهو مرسوم قائم وموجود».

واشار الى ان اللجنة ناقشت جملة من الاقتراحات على قانون الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 1979 وما يتعلق منها بحقوق العاطلين عن العمل «والتجديد للقياديين لفترة واحدة وضوابط عدم التجديد وارجأت البت فيها لحين سماع رأي الجهات المختصة».

وقال د.الكندري ان اللجنة وافقت على تشكيل لجنة فرعية لتقصي الحقائق منبثقة منها بشأن كل ما يتعلق بصفقات الطائرات المتعلقة بالخطوط الجوية الكويتية وفقا لما اقره مجلس الامة في جلسته الاخيرة بعضوية كل من رياض الصانع ود.عبدالحميد دشتي وطلال الجلال «من اجل العمل على التحقيق في هذا الموضوع على ان تعرض تقريرها على اللجنة الاصلية لمناقشته والبت فيه».

العوضي: تأمين صحي لجميع المتقاعدين لتلقي العلاج في المستشفيات الخاصة

قدم النائب كامل العوضي اقتراحا برغبة جاء فيه: تعتبر شريحة المتقاعدين في الكويت كبيرة نسبيا مقارنة بعدد السكان اذ تجاوزت اعداد المتقاعدين 100 الف متقاعد يشكلون ما يقرب من 8٪ من عدد السكان وما يتجاوز 30٪ من عدد القوى العاملة في القطاع الحكومي، وقد قدم المتقاعدون الكثير لخدمة الوطن وتطوره وازدهاره خير خدمة، ولا بد من الاهتمام بهم وباحتياجاتهم، ونظرا لانهم يلقون مشقة كبيرة في الحصول على الرعاية الصحية لمن يحتاج منهم للمستشفيات الحكومية ويعانون الوقوف في طوابير انتظار طويلة، نظرا لانهم اكثر فئات الشعب ترددا على المستشفيات، فضلا عن ضعف الرعاية الصحية ونقص الخدمة، اضافة الى تأخر انشاء المستشفى الخاص بهم، مع العلم ان ميزانية وزارة الصحة في الكويت 4 مليارات دولار بمعدل 3900 دولار للفرد تقريبا، بينما عدد الاسرة الطبية في مستشفيات الدولة 6338 سريرا بمعدل 6 اسرة لكل 1000 مواطن، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ سرير لكل 15 مواطنا اي 67 سريرا لكل الف مواطن.

وعليه فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

ان تقوم الحكومة ممثلة بوزارة الصحة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية من فوائض صناديقها التأمينية بعمل تأمين صحي لجميع المتقاعدين لتلقي العلاج في المستشفيات الخاصة سعيا لتقديم خدمة افضل لهم، وتكون تكلفة التأمين الصحي اقل بكثير والرعاية الصحية افضل كما انه سيخفف الضغط عن المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية الحكومية التي تعاني ضغطا كبيرا نتيجة لكثافة السكان مقارنة بعدد الاسرة الطبية المتاحة لكل مواطن.

كامل العوضي

اللغيصم يثمّن دور اللواء عبدالفتاح العلي

ثمن النائب سلطان اللغيصم الدور الذي يقوم به الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي بشأن معالجة الكثير من القضايا التي يتعرض لها المواطن بشكل يومي. وقال اللغيصم في تصريح صحافي ان اللواء عبدالفتاح العلي مثال للقيادي الكفؤ الذي يجب على بقية القياديين الاحتذاء به من خلال اسلوب العمل وتطبيق القانون نصا وروحا.

وأضاف اللغيصم أن الجميع يلاحظ التطور في الادارة العامة للمرور منذ توليه لمنصبه وما نتج من جهود واضحة أدت الى تقليل نسبة حوادث المرور والحفاظ على الارواح والممتلكات وتوجيه طاقات الشباب لاستثمارها في تنمية البلد.

وطالب اللغيصم جميع الجهات بالتعاون مع وزارة الداخلية في ايجاد الحلول المناسبة لقضايا الشباب واستثمار أوقاتهم بالشكل الصحيح.

سلطان اللغيصم

نبيل الفضل

الفضل: «المرافق العامة» وضعت اللمسات الأخيرة على «هيئة الاتصالات»

اكد النائب نبيل الفضل ان قانون هيئة الاتصالات سيكون انجازا للمجلس، متمنيا ان يكون القانون جاهزا للتصويت عليه خلال الشهر المقبل.

وقال الفضل في تصريح صحافي بصفتي صاحب الاقتراح بقانون لهيئة الاتصالات منذ المجلس المبطل الثاني والذي اعيد تقديمه من قبل النائب والوزير الحالي د.علي العمير فاليوم في لجنة المرافق العامة وضعنا اللمسات الاخيرة عليه، بعد موافقة الاخوة في اللجنة التشريعية عليه دستوريا.

تجتمع مع الديوان 6 مارس المقبل.. وتبحث كيفية اختيار المبدعين

الصانع: لجنة الموارد البشرية تستدعي الخدمة المدنية لوضع التوصيف الوظيفي

أكد رئيس لجنة الموارد البشرية البرلمانية النائب يعقوب الصانع أن اللجنة ستبحث كهدف أول كيفية وضع أسس العدالة لشاغلي الوظائف القيادية والإشرافية وتحقيق آلية عمل لعدالة الرواتب متفقة مع المهام والشهادة وساعات العمل وفي 6 مارس سنستدعي الخدمة المدنية وأجهزة الإحصاء والتخطيط لوضع توصيف وظيفي. وبين الصانع أن الهدف الثاني هو كيفية اختيار المبدعين من مختلف التخصصات في الدولة واستفادة الدولة من الطلبة أصحاب الذكاء فوق العالي بمنهجية واضحة وكذلك الإبداعات الفكرية كالفن والثقافة والشعر ليس أمامهم منهجية واضحة لاستقطابهم ونريد أن ترعاهم الدولة وفق قوانين غير تشريعية تضعها اللجنة للاستفادة منهم. وأضاف: هي من أهم لجان المجلس لأنها معنية بالاهتمام بالعنصر البشري وهو المواطن وباستدامة التنمية واذا لم نهتم بالإنسان وهو الأهم فبماذا نهتم انهتم بالحجر. من جانب اخر قال شكلنا اللجنة الفرعية لتقصي الحقائق في صفقات الخطوط الجوية الكويتية منبثقة عن اللجنة التشريعية وهي برئاستي لانني املك المعلومات الداعية لتشكيلها وعضوية النواب عبدالحميد دشتي وطلال الجلال.

طلبت من وزير المالية إيقاف تعاقدات «الزور الشمالية» خلال المرحلة الحالية

دشتي: «التشريعية» شكلت لجنة فرعية لتقصي حقائق عقود طائرات «الكويتية»

بين النائب د.عبدالحميد دشتي عملية تشكيل لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة التشريعية البرلمانية لتقصي الحقائق حول عقود الطائرات المستأجرة والجديدة في الخطوط الجوية الكويتية، موضحا: اجتمعنا كلجنة فرعية ووضعنا خارطة الطريق. وقال كان لنا اجتماع مهم جدا لفحص عقد محطة الزور الشمالية كلجنة تحقيق شكلها المجلس للتأكد مما شاب العقد في مرحلته الأولى من مخالفات. وقال: تشرفنا بحضور وزير المالية انس الصالح ومعاونيه، وبدأنا بتوجيه الأسئلة والاستفسارات للوزير تسلمها مكتوبة وحددنا موعدا نهاية الشهر الجاري لموافاة اللجنة بالردود ثم الاجتماع بالجهات المعنية. وقال ان اللجنة طلبت وضوحا وصراحة من الوزير كونه من يرأس جهاز المبادرات الذي طرح مبادرة وفكرة تأسيس شركة من مجموعة مستثمرين لتأسيس محطة الزور، مضيفا طلبنا صراحة إيقاف التعاقدات خلال المرحلة الحالية حتى تنتهي اللجنة من اعمالها، ووعد الوزير بالقيام بذلك ما لم يرتب على ذلك اي التزامات على الدولة لحين انتهاء اعمال اللجنة ورفع التقرير للمجلس.

وأكد دشتي ان الوزير ابدى كل تعاون بأنه سيضع كم الوثائق والرد على 25 استفسارا قانونيا.

صفاء تسأل رئيس الوزراء عن خطة التنمية وتستفسر من العمير عن «الداو»

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك جاء فيه: نظرا لكون سموكم مسؤولا مسؤولية مباشرة عن السياسة العامة للدولة ورسم استراتيجية ومسار البلد لخطة تنمية واضحة المعالم كما ذكرتم في برنامج عمل الحكومة الذي تم تقديمه، وبما ان تسلمكم لمنصبكم كرئيس للوزراء منذ 30 نوفمبر 2011 مناط به تقديم بيان واضح وبشفافية عالية لما تم تنفيذه من خطة عمل واضحة وبشفافية عالية وميزانيات رصدت لتنفيذ هذه الخطة.

لذا يرجى التكرم بالاجابة عن الاسئلة التالية:

1ـ صرحت وزيرة التخطيط السابقة في حكومتكم السادسة بان القطاع الحكومي انفق 8,9 مليارات دينار في السنوات الثلاث الاولى من خطة التنمية بما نسبته 57٪ من المبلغ المخصص للقطاع في الخطة وقدره 15,6 مليار دينار.

ان كانت الاجابة بنعم على ان ما ذكرته الوزيرة السابقة صحيح يرجى تزويدنا ببيان تفصيلي لهذا الصرف واوجه صرفه وجهات صرفه والمشاريع الخاصة به ان وجدت وان كانت الاجابة بلا فما الاجراء الذي اتخذتموه لردع الوزيرة السابقة عن مثل هذا التصريح خاصة ان له انعكاسات اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية.

2ـ صرحت الوزيرة السابقة بان استثمارات القطاع الخاص كانت 15,2 مليار دينار صرف منها اثناء توليكم رئاسة الوزراء 6,8 مليارات بما نسبته 45٪ حتى نهاية السنة المالية 2013/2012.

ان كانت الاجابة بنعم تأكيدا لما صرحت به الوزيرة السابقة يرجى تزويدنا ببيان تفصيلي لهذا الصرف واوجه صرفه واهم القطاعات التي تم الصرف عليها وجهات صرفه وما مشاريع القطاع الخاص التي تم الصرف عليها مع تزويدنا ببيان لذلك مرفقا به اسماء الشركات في القطاع الخاص التي استفادت من ميزانية خطة التنمية.

3ـ التزاما من سموكم بمبدأ الشفافية وحق المواطن في الوصول الى المعلومات الصحيحة بشأن خطة التنمية وتطبيقها تحقيقا لمبدأ «الرفاه للمواطن والمقيم».

يرجى تزويدنا بالتفاصيل الكاملة لمشاريع الخطة التي اقررتموها لخطة التنمية للدولة مع بيان تفصيلي كامل عن المشاريع العملاقة والتنموية التي تم تنفيذها منذ 30 نوفمبر 2011 وحتى الان، وان لم توجد تلك المشاريع يرجى بيان اسباب عدم تحقيقها حتى الان.

كما وجهت الهاشم سؤالا اخر لوزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير جاء فيه: نظرا لضعف ردود وزارة النفط ومؤسسة البترول وشركة صناعات البتروكيماويات على سؤالنا الموجه الى معاليكم بتاريخ 20 نوفمبر بشأن الغاء صفقة الداو وظروفها والاستعجال في دفع الغرامة وبعد انتشار كتاب خطي يفيد بتقاضي عمولات من اطراف محلية نظير دفع غرامة الداو.

لذا يرجى التكرم بالاجابة عن الاسئلة التالية:

1ـ ما مدى صحة الخطاب المنشور الذي تم تداوله مؤخرا ممهورا بتوقيع الرئيس التنفيذي للداو بخصوص تقاضي عمولات من اطراف محلية نظير دفع الغرامة المالية؟

2ـ من الجهة المعنية بالنفي او التأكيد؟

3ـ هل قام الجانب الكويتي بمخاطبة شركة الداو للتحقق حول مدى صحة الكتاب المنشور؟ ان كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدنا بنسخة من الكتاب المرسل لشركة الداو الام.

4ـ هل ورد نفي رسمي من قبل شركة الداو «الأم» المدرجة في بورصة نيويورك من باب مبدأ الشفافية ليثبت عدم صحة تقاضي عمولات مقابل دفع الغرامة مع تزويدنا بما يؤكد ذلك؟

صفاء الهاشم

الرويعي أشار إلى تحفظات برلمانية على بنودها

عبدالصمد: الاتفاقية الأمنية الخليجية مخالفة تماماً للدستور موسى: الكويت غير ملزمة باتفاقية تتعارض مع قوانينها

أكد النائب عدنان عبدالصمد ان الاتفاقية الامنية الخليجية مخالفة تماما للدستور، موضحا انه لا يكفي تفسير وتأويل الحكومة لموادها «الغاء التعارض بين الاتفاقية والدستور»، مشيرا الى ان كثيرا من الخبراء الدستوريين يؤكدون رأينا بوجود التعارض الدستوري.

وافاد: في القريب العاجل سنقدم رأينا انا وخليل عبدالله بالتفصيل والملاحظات على الاتفاقية، وسنقول ماذا حصل، وكشف ما كان من ان الحكومة الكويتية هي الوحيدة التي رفضتها في اول اقرار لها في مجلس التعاون، ثم ما الذي حصل لتوافق عليها الآن؟.

وشدد عبدالصمد بقوله: اقرارها يعطي فرصة لمن يريد الاساءة للمجلس، كون هذا المجلس اقر اتفاقية مضرة بالحريات وتتعارض مع الدستور الكويتي، وهذا محسوم ولا يمكن اقرارها بهذا الشكل والصيغة الحالية.

وعول عبدالصمد على رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية بقوله: نعول على الاخ علي الراشد ان يكون

عدنان عبدالصمد

ماجد موسى

حذرا جدا في اقرار الاتفاقية المتعارضة مع الدستور، رغم ما يثيره البعض من انها من متطلبات مصلحة الامن الوطني وانها لا تعارض الدستور، مبينا ان المختصين يؤكدون تعارضها مع الدستور فلا نكون نحن سببا بذلك.

وبشأن سؤال حول احتمال التفكير باللجوء الى المحكمة الدستورية في حال اقرارها، قال عبدالصمد: لن نستبق الاحداث ونأمل الا يقرها المجلس حين مناقشتها في القاعة واتضاح ملاحظات النواب عليها.

من جانبه، طالب النائب ماجد موسى اعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بعدم الاستعجال في رفع تقريرها بشأن الاتفاقية الامنية، مؤكدا رفضه لاقرار الاتفاقية الامنية حيث يكتنف بعض بنودها الغموض وشبهة مخالفتها لمواد الدستور والمساس بالحريات.

وقال موسى، في تصريح صحافي، ان مجلس الامة سيتصدى لأي امر فيه مخالفة لمواد الدستور وسيادة الدولة، مشيرا الى ان الرأي الدستوري والقانوني هو الفصل في مسألة رفض الاتفاقية او قبولها.

واضاف موسى ان الكويت غير ملزمة باتفاقية تتعارض مع قوانينها المحلية، خاصة ان هناك اتفاقيات ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي تنظم الكثير من القضايا، فلا حاجة لتمرير المجلس لاتفاقية تشوبها شبهة عدم الدستورية.

من ناحيته، اوضح النائب عودة الرويعي ان الكويت غير ملزمة بالاتفاقية الامنية الخليجية، مشددا على انه يجب الا ينظر لعدم الموافقة عليها بحساسية حالها كحال العملة الموحدة التي اعلنت دول اعضاء في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي عدم انضمامها لاتفاق العملة الخليجية.

وقال الرويعي في تصريح صحافي: على من يقول ان الاتفاقية محل اتفاق الدول الست وليس محل اختلاف نقول له ان الاتفاق يعني ان من ضمنه رأي البرلمانيين والمختصين حول بنودها ولا يجب الدفع والاستعجال باعتمادها دون وضوح الرؤية للمواطن الخليجي في حفظ الحقوق والحريات ومعرفة المحاذير التي يجب الا يقع فيها المواطنين الخليجيين.

واضاف الرويعي: اذا كان هناك بعض البنود المبهمة فلا يجب اهمال استيضاحها ، مشيرا الى اننا نعرف ان مجلس التعاون الخليجي عمره اكثر من ثلاثة عقود ولكن هذه العقود الطويلة يجب ان تكون كفيلة لارضية اكثر تفاهما واتفاقا بين اعضاء المنظومة الخليجية بدءا من شعوبها.

وشدد الرويعي على ان هناك بعض التحفظات الخاصة في البرلمان الكويتي تجاه هذه الاتفاقية الامنية ويجب حلها والانتهاء منها قبل التصديق عليها وهو اقل حق على من يدفع بالاتفاقية ان تكون واقعا ان يستجيب لهذه المطالب الشعبية.